

الموضوع

القصة اللبنانية حول مشروع لحل أزمة الكهرباء

Georgette Souaid

جورجيت سعيد

الكهرباء , ركن أساسي ومهم لبناء الاقتصاد في أي بلد يهدف للوصول إلى تنمية كل القطاعات وتحقيق النمو الاقتصادي . اقتصاد لبنان يعاني أزمات كبيرة وكثيرة ومنها أزمة الكهرباء , فهذه الأزمة ليست جديدة فعمرها أكثر من خمسة وعشرين سنة , فكل الحكومات التي تأتي تحاول حل هذه المشكلة من خلال عدة خطط ومشاريع وأفكار طرحت لحلها لكنها بقيت أفكارا في العقل وحبرا على ورق وكلاما في الهواء.

العلوم الاقتصادية, تفسر المنحى الأهم هو العرض والطلب, فهما متعارضين. إن هذا المنحى الاقتصادي يشرح لنا بشكل واضح ومنطقي سبب رئيسي لازمة الكهرباء , بالتالي إن ارتفاع الطلب يؤدي إلى انخفاض العرض , فالفورة العقارية التي يشهدها لبنان في السنوات الأخيرة أدت إلى ارتفاع كبير في الطلب كل سنة والعرض وهي معامل انتاج الكهرباء كما هو منذ زمن , فمن هنا تفاقم العجز وتتفاقم الأزمة يوما بعد يوم

في عام 2010 , وفي حكومة الرئيس سعد الحريري , قام وزير الطاقة جبران باسيل بدراسة خطة جديدة للكهرباء لحل الأزمة من خلال عدة اجتماعات واقتراحات ودراسات لكن لأسباب سياسية وحزبية أعاق عمل الوزير فبدأت المشاكل السياسية والخلافات بين الوزراء تكبر إلى أن أعلن فريق 8 آذار الانسحاب من الحكومة وبالتالي سقطت حكومة الوحدة الوطنية وبعدها عين الرئيس نجيب ميقاتي لتشكيل حكومة جديدة وبعد 5 أشهر استطاع من تشكيلها وبقي الوزير باسيل وزيرا للطاقة وبقيت معه خطة الكهرباء وقد طرحها مرارا وتكرارا على مجلس الوزراء الذي أكثرته من فريق واحد.

في حزيران 2011 أبصرت خطة الكهرباء النور , فقد وافق واقرّ مجلس الوزراء مشروع وخطة الكهرباء التي سميت " ورقة سياسة حل أزمة الكهرباء " وفي تقرير لتلفزيون الجديد إن هذه الورقة تتكوّن من 10 مبادرات مترابطة ومتكاملة لتغطية المحاور الأساسية الثلاثة للقطاع للبنى التحتية والمصادر والأطر القانونية , وتتوزع هذه الخطة على أجال قصيرة ومتوسطة وطويلة

وترتقب خفض الخسائر المادية الإجمالية لقطاع الطاقة من 44 مليارات دولار سنة 2010 إلى صفر سنة 2014 مع تأمين تغذية مستقرة 24 على 24 ساعة وان مدة الخطة هي 4 سنوات

المحور الأول يقرّ في إحدى فقراته إضافة 600 إلى 700 ميغاواط بشكل عاجل وبتمويل من الدولة اللبنانية مع احتمال التمويل الخارجي وبعد عدة مناورات سياسية وافق مجلس الوزراء وقد أعلن الرئيس نجيب ميقاتي في أيلول 2011 إن الحكومة توصلت إلى إقرار مشروع قانون برنامج يقضي بإنشاء أشغال كهربائية لإنتاج 700 ميغاواط مشيراً إلى أنه تم إقرار المشروع بتقسيمه على أربع سنوات اعتباراً من العام الجاري 2011 وحتى العام 2014 والمشكلة الأساسية في هذا المشروع هو الحصول على التمويل لذلك طلبت الحكومة من رئيسها بإجراء اتصالات مع الصناديق العربية والهيئات الدولية لتأمين التمويل وتم الاتفاق على تشكيل لجنة وزارية¹ كما وكلف وزير الطاقة اطلاع وبدء البحث والدراسات واستدراج العروض للمشروع الأهم وهو كيفية استنجاز البواخر

هنا الموضوع الأهم و موضوعنا الأساسي المتعلق بالبنى التحتية والإنتاج إن هذا المحور يعطي فكرة وحلا مؤقتا كما يقول الوزير باسيل حول إمكانية استنجاز واستمرار الكهرباء من خلال البواخر أو مولدات أو الاستيراد وذلك لسد النقص الحاد، والهدف والسبب الأساسي لهذه العملية لتأمين البديل لعملية تأهيل واستبدال المعامل القديمة , بما يؤمن إضافة قدرة إنتاجية حوالي 245 ميغاواط.

فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو النقص والعجز الحاد في إنتاج الكهرباء؟؟

هناك دراسات² عدة تؤكد أن الطاقة الإنتاجية للمعامل الكهربائية في لبنان تبلغ 2038 ميغاواط لكننا وبسبب غلاء كلفة الفيول , تدفع الدولة مبالغ ضخمة لا تنتج هذه المعامل الإنتاجية القصوى فالذوق مثلاً قدرته الإنتاجية 1100 ميغاواط لكن لا ينتج أكثر من 600 ميغاواط!! وفي تقرير ل ال ب سي يشير أن كهرباء لبنان لا تنتج سوى 1500 ميغاواط وتخف هذه النسبة في وقت الأعطال

وعضوية نائب رئيس الحكومة (سمير مقبل) ووزير الصحة (علي حسن خليل) والمالية (محمد الصفدي) والعدل (شكيب قرطباوي) والشؤون الاجتماعية (وائل أبو فاعور) والطاقة (جبران باسيل) والعمل (شربل نحاس) والاقتصاد (نقولا نحاس) للنظر بالتعديلات على القانون 462 (الذي ينص على تشكيل هيئة رازمة) خلال 3 اشهر، وتشكيل هذه الهيئة خلال 3 اشهر، كما تم الاتفاق على تعيين مجلس إدارة لمؤسسة كهرباء لبنان خلال شهرين شادي النشابية: مؤسسة كهرباء لبنان بين فسادها واحتكار الخصخصة¹

وفي فصل الصيف , ولتغطية العجز يتم اللجوء إلى جرّ حوالي 400 ميغاواط من سوريا وغيرها
ويبقى الحاجة إلى 1000 ميغاواط تقريبا يتم اللجوء إلى التقنين !!

لذلك ولمكافحة العجز وإصلاح المعامل لزيادة إنتاجها وبعد إقرار مشروع ال 700 ميغاواط انتقل
الحديث إلى هذا المحور الأساسي فبدأت هنا المعارك الكلامية والمؤتمرات الصحافية والمقابلات
التلفزيونية إلى أن توصل السياسيون إلى اتفاق يرضي الجميع فاعتبر الرئيس نجيب ميقاتي وفي
حديث له مع مرسل غانم أن الكلفة لاستتجار البواخر على مدة خمس سنوات كما طرحها الوزير
باسيل سوف تكلف مليار دولار فهناك 450 مليون دولار كلفة لاستتجار البواخر وثمان الفبول لا
يقل عن 550 مليون دولار لإنتاج 360 ميغاواط لذلك اعتبر إننا بإمكاننا الحصول على البواخر
والحفاظ في نفس الوقت على أموال الخزينة وذلك استنادا إلى ثلاث مؤشرات اتبعها في خطته
1 - تخفيف المدة: وزير الطاقة اقترحها على خمس سنوات فهو يخففها إلى ثلاث سنوات مع
موافقة رئيس الجمهورية على هذه النقطة.

2- تخفيف الكمية : يعتبر إن لبنان يحتاج إلى 270 ميغاواط في وقت صيانة معلمي الجية والذوق
مع شرط عدم توقف المعامل عن الإنتاج " لا يجوز توقيف المعامل في نفس الوقت ولا ضرورة
في توقيف الإنتاج في معامل الجية والذوق " بينما اقترح الوزير المختص هو 360 ميغاواط مع
توقف المعامل عن الإنتاج

3- والاهم هو السعر فقد أشرط الرئيس ميقاتي على إعادة المناقصة الدولية إذا لم يقبل الشركة
المتفق عليها بخفض الأسعار في النهاية تم الاتفاق على 5.02 سنت لكلواط الساعة بينما كان
6.53 سنت وبذلك يكون قد خفض كلفة المشروع إلى حوالي 400 مليون دولار والفرق
500 مليون يكون لتمويل معمل كهرباء جديد.

وبعد أربعة أشهر من سين وجين ومناقشة وتفاوض الشركات فقد وافقت الشركة التركية على
تخفيض السعر والحد الأدنى الذي اشترطته الحكومة اللبنانية في حين ذكرت جريدة الإخبار على أن
الشركة طلبت إفادات إضافية على شكل إعفاءات ضريبية أي أن الشركة معفاة كليا من الرسوم
الجمركية من قطع الغيار إلى جميع السلع الاستهلاكية التي تحتاجها وينص أيضا أن الدولة هي
التي سوف تدفع ضريبة القيمة المضافة أي أن الشركة معفاة من الضريبة.

وان الجانب اللبناني سيكون مسؤولا عن تجهيز المنطقة الخاصة في الخليج حيث يفترض أن
ترسو السفينتان اضافة إلى تدبير وتخزين الفبول ودائما من المصدر نفسه حيث يستغرب أن كل
هذه الشروط والمعاملة التفضيلية للشركة فهي تزيد عن قيمة انخفاض السعر.

نهار الجمعة 13 تموز 2012 صاح الديك واتى الفرج وكانت نهاية سعيدة لهذه القصة بتوقيع عقود استخدام بواخر الكهرباء التركية وفي المؤتمر أشار وزير الطاقة لقد حفظ هذا العقد على مصالح وحقوق لبنان !! ويشير العقد أن أول باخرة سوف تأتي بعد 120 يوم والثانية بعد 180 يوم لأن البواخر لم ينته تصنيعها بعد وأشار باسيل أيضا أن الشروط قاسية جدا على الشركة , فان كل يوم تأخير يترتب 270 ألف دولار على الشركة أي 1000 دولار عن كل ميغاواط تأخير. وفي ما يتعلّق بالإنتاج فان أي نقص في الطاقة المنتجة يترتب شروطا جزائية تصل إلى 400 ألف دولار يوميا و 500 ألف دولار عن كل 1% نقص بالإنتاج.

وفي تقرير نشرته ال ام تي في تبرز وثائق عن الشراكة التركية أنها قد خالفت العقود في مختلف البلدان وخاصة في بلخستان و هناك بعض الدعاوى وشكاوى من بعض الدول !

وفي النهاية السعيدة للمحور الأول للملف والخطة والتي أخذت كل هذه التجاذبات فالقصة لم تنته بعد , لان باقي المحاور أيضا بحاجة إلى إقرار ودراسات و تمويل !! لكن مهمتنا المراقبة والقراءة ماذا سوف يحدث, ومن سوف يصدق, ومن سوف يكون الكاذب. لكننا لن نصقّق لأحد إلا حين تأتي الكهرباء 24 على 24 وينور بلدنا... وتحلّ أزمة الكهرباء... فلنراقب ولنقرأ!!!

Georgette Souaid

Economist,

Georgettesouaid@gmail.com

www.lebaneseconomy.wordpress.com

www.facebook.com/group/analyseconomique.